

# هيومن رايتس ووتش: قوات الاحتلال ارتكبت جرائم حرب بغزة



الخميس 11 سبتمبر 2014 12:09 م

قالت منظمة هيومن رايتس ووتش إن غارات قوات الاحتلال الصهيوني انتهكت قوانين الحرب وتسببت في تدمير مدارس في غزة تأوي أشخاصا مشردين، وراح ضحيتها العديد من الضحايا المدنيين وفيما يُعَدُّ جهد التوثيق الأول من نوعه لهذه الانتهاكات، أجرت هيومن رايتس ووتش تحقيقا في الغارات الثلاث التي تم شنّها في 24 و30 يوليو/تموز و3 أغسطس/آب 2014، وتسببت في مقتل 45 شخصا، منهم 17 طفلا.

وقال فريد أبراهامز، المستشار الخاص لدى هيومن رايتس ووتش: "شن جيش الاحتلال غارات على ثلاث مدارس واضحة للعيان وهو يعلم أنها تأوي مئات الأشخاص، ما تسبب في مقتل العديد من المدنيين وإصابة آخرين بجروح ولم تقدم الصهاينة أي تبرير مقنع لغاراتها على مدارس فيها أشخاص يبحثون عن الحماية، ولا للمجزرة التي نتجت عنها".

يبدو أن اثنين من الغارات الثلاث التي أجرت هيومن رايتس ووتش تحقيقات بشأنها، في بيت حانون وجباليا، لم تكن تستهدف أهدافا عسكرية، وكانت غير مشروعة وذات طابع عشوائي كما كانت الغارة الثالثة في رفح غير متناسبة وعشوائية وتُعتبر الهجمات غير المشروعة التي تنفذ عمداً أي بإصرار أو لا مبالاة، جرائم حرب.

وتلزم قوانين الحرب الكيان الصهيوني الغاصب بإجراء تحقيق ذي مصداقية في إمكانية وقوع جرائم حرب، ومعاقبة المسؤولين عنها بشكل مناسب.

وقال الجيش الإسرائيلي إنه أنشأ "لجنة تقييمات لتقصي الحقائق" لـ "فحص الوقائع الاستثنائية"، خلال الحرب الأخيرة، وإنه فتح 5 تحقيقات جنائية، وبينها على ما يبدو تحقيق في هجوم 24 يوليو/تموز المذكور أدناه؛ لكن لدى الصهاينة سجلا طويلا من الإخفاق في إجراء تحقيقات ذات مصداقية في جرائم الحرب المزعومة، بحسب هيومن رايتس ووتش.

وأخبر الجيش الصهيوني هيومن رايتس ووتش أنه أنشأ لجنة تقييم لتقصي الحقائق لـ "لفحص الوقائع الاستثنائية" أثناء النزاع الذي استمر لسبعة أسابيع، برئاسة الميجور جنرال نوعام طيبون، قائد الفيلق الشمالي بقوات الاحتلال، وتضم أفرادا لم يكونوا في تسلسل القيادة أثناء العمليات القتالية وقال الجيش إن 44 حادثة كانت قد أحيلت إلى اللجنة بحلول 10 سبتمبر/أيلول.

ولم تف تحقيقات سابقة أجراها الصهاينة في جرائم حرب مزعومة ارتكبتها قواتها بالمعايير الدولية للتحقيقات ذات المصداقية والمحايدة والمستقلة، بحسب هيومن رايتس ووتش.

وقالت المنظمة إن يتعين على لجنة تقصي الحقائق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان مؤخرا التحقيق في الغارات التي استهدفت مدارس وراح ضحيتها مدنيون، ورفع توصيات متابعة لمجلس الأمن.

كما قالت هيومن رايتس ووتش إنه يتعين على الرئيس الفلسطيني محمود عباس أن يطالب المحكمة الجنائية الدولية على وجه السرعة ببسط ولايتها على الضفة الغربية وغزة لمحاكمة الجرائم الخطيرة التي ارتكبتها كلا الطرفين.

عربي 21